

الدستور الفلسطيني ضرورة تنموية

بقلم: د. هديل رزق-القزاق

نصوص متقدمة مقارنة بالسائد في دول أخرى من العالم، إلا أن النقاش المجتمعي حول قضايا تنموية وردت في الدستور مازال محدوداً ومنها على سبيل المثال النظام الاقتصادي للدولة الفلسطينية والذي تخصّص آخر مسودة للدستور استطعت الحصول عليها في المادة ٢٠ أن «يقوم النظام الاقتصادي في دولة فلسطين على أساس مبادئ الاقتصاد الحر. وينظم القانون الإشراف عليه لحماية حرية النشاط الاقتصادي ولرعاية حقوق الفئات الأولى بالرعاية، ويجوز للدولة إنشاء شركات عامة تنظم بقانون». فهل الاقتصاد الحر هو الطريق الأمثل للتنمية في فلسطين؟ والمادة التالية مباشرة تتحدث عن سهر الدولة على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على أساس العدالة الاجتماعية والأخذ بيد الفئات الأكثر فقراً وخاصة الذين يتضررون من الإجراءات الضرورية لتحقيق المشروع الوطني، مع أن هذا الأمر هو مسؤولية الدولة الأساسية ومع تعنيه كلمة سهر من التزام أو عدم التزام بالمسؤوليات المحددة، في المادتين ازدواجية واضحة في المعايير وضبابية في نوع التنمية التي تنشدها الدولة وكان كلتا المادتين وضعنا لصالح فئات ومجموعات ضغط معينة دون تحديد موقف واضح، كما ينبغي التوقف للتساؤل عن تلك الفئة المتضررة مباشرة من تحقيق المشروع الوطني وعلاقة هذا النص بمواد أخرى تتحدث عن حق عودة اللاجئين على سبيل المثال. في المادة ٥٤ نجد أن الدولة تلتزم بخدمات التأمين الاجتماعي لفئات محددة و«في حدود امكانياتها» مما يغير التساؤل عن هذه الحدود وكيف أنها تترك مجالاً للتغيرات في التفسير والتأويل. قضايا تنموية كثيرة مازالت عالقة وتحتاج إلى موقف محدد قبل أن يتم إقرارها وتثبيتها في أهم الوثائق القانونية في الأراضي الفلسطينية. وأخيراً تبقى أعظم القوانين وأفضل الدساتير عاجزة إن لم تتوفر الأجواء المناسبة لتطبيقها، والكثير من مواد الدستور تفترض مساندة دولية وإقليمية غير متوفرة.

مشاركة مجتمعية واسعة: تميزت عملية إعداد مسودة الدستور الفلسطيني بعملية مشاركة واسعة، حيث قامت اللجنة الفلسطينية المكلفة من قبل القيادة الفلسطينية بإعداد مشروع الدستور بعقد ما يزيد عن ٢٠٠ اجتماع مع عدة هيئات ومؤسسات بحثية ورجال قانون عرب واجانب ودرست مشروعات مماثلة للظروف الفلسطينية كما أجرت هذه اللجنة اتصالات ومشاورات مع عدد من الدول بهدف اخراج هذا المشروع في احسن صورة ولكي يكون الدستور معبراً عن الوضع الفلسطيني. ولسنا هنا بصدد الحديث عن نوعية هذه الاجتماعات ومدى الفائدة المرجوة منها، وقد يكون من المناسب أن نسال عن مدى توفر نسخ من المسودات المتلاحقة والتي تسارعت وتيرتها بين يدي من يحضرون الاجتماعات، وإذا كانت وجهات النظر المختلفة يتم تبنيها وعلى اي اساس، فمن المعروف أن مجموعات الضغط ومجموعات المصالح المختلفة تتجاذب لجنة الصياغة والتي قد تحصل على توصيات متناقضة ومتعارضة احياناً. إذا كانت المشاركة بعدد الاجتماعات فيمكن التأكيد على أن المشاركة تحققت، وإن كانت المشاركة بنوعيتها فنحن بحاجة لفهم المزيد عن دور الأطراف المختلفة في صياغة الدستور الذي سوف يحدد مستقبلنا ومستقبل ابنائنا في المرحلة القادمة.

أما القضايا التنموية التي يتناولها الدستور فهي كثيرة ومتنوعة من منظور التنمية الشمولية، ولعل نوع نظام الحكم، والمرجعيات القانونية والتشريعية قد شغلت جميع المهتمين كما أن قضايا محددة مثل وضع النساء، وصياغة المواد التي تنص على المساواة قد لاقت الكثير من الاهتمام بسبب نشاط الحركة النسوية الفلسطينية وانخراطها في النقاش الدائر منذ البداية، كما أن قضايا إقرار الدستور وآليات تعديله لاقت اهتماماً لا بأس به من قبل الحقوقيين والقانونيين، وقد ساهمت النقاشات والمشاورات المجتمعية في الوصول إلى

الاستثمار، والقوانين والتشريعات التي تضمن توفر بيئة تنموية ملائمة، وإقرار خطط التنمية وغيرها من المتطلبات القانونية للتنمية في فلسطين. كما أن النقاشات المجتمعية حول الدستور لم تبدأ في الأسابيع القليلة الماضية عندما أصبح الدستور مطلباً للجنة الرباعية، وأحد متطلبات الإصلاح. فلجنة الدستور تشكلت في أواخر عام ١٩٩٩ وفي اجتماعاتها المتكررة ساد الشعور بضرورة مأسسة النظام السياسي الفلسطيني وضرورة قيام علاقة تكاملية بين المجتمع المدني والمؤسسات السياسية العامة، كما زادت أهمية التشاور والمشاركة العامة مع مجموعات ومؤسسات فلسطينية مدنية وشعبية. إلا أن الكثير من القضايا موضع الخلاف والنقاش مازالت لم تحسم بعد، منها على سبيل المثال لا الحصر توفر دولة كاملة السيادة، والفلسطينيين الذين تسري عليهم أحكام الدستور، والعلاقة بين فلسطيني الأراضي المحتلة وفلسطيني الشتات، وآليات إقرار الدستور وآليات تعديله، وجميع ما يتعلق بقضايا الحل النهائي، فهل الإسراع في إقرار الدستور هو هروب للأمام أم تجاهل لواقع الحال؟، علماً أن الدستور لا يعالج مرحلة زمنية مؤقتة.

العمل الذي امتد على مدار ما يقارب أربع سنوات تسارع فجأة عندما أصبح مطلباً دولياً بذريعة أنه أحد متطلبات الإصلاح، وبغض النظر عن الأهداف المعلنة وغير المعلنة لعملية الإسراع هذه، وإن كان الدستور وسيلة للإصلاح أم غاية يتوق لها المواطن الذي عانى طويلاً من الضروي إلا تكون الوتيرة السريعة جاءت على حساب التفاوضي عن أمور جوهرية ولصالح المجتمع الدولي أكثر منه لصالح المجتمع الفلسطيني الذي يملك وحده الحق في معرفة تفاصيل إنجاز العمل وآليات التشاور وإقرار الدستور والأطراف التي شاركت في صياغته وتحديد في المراحل الأخيرة المتسارعة والتي لم تترك مجالاً حتى للمهتمين لمتابعة نسخ المسودات المتلاحقة.

المخيمات الفلسطينية وإنشاء الأونروا

٥٠ عاماً، ولعل الحديث عن نهج عمره خمسة عقود فهو يسعى لتكريس فكرة لدى اللاجئين حتى وان لم يدركها بعقله الواعي فإنها بداخله وفي اللاوعي بأنه ضعيف يتلقى المساعدة والإغاثة وأنه لا يملك إلا أن ينتظر دوره في طوابير النذل، ما يؤكد بان الأونروا لم تنشئ مشاريع ذات ديمومة تدر على مجتمع المخيم دخلاً يرتبط بجهد مبذول من قبل السكان وفي النهاية يتلقى هذا اللاجئ العامل أجراً مقابل عمله ما ينهي مشكلة المساعدات والإعانات المهيمنة ولا نقصد هنا بان تتخلى الأونروا عن دورها تجاه اللاجئين ولكن الحديث عن نصف قرن من الأسلوب نفسه الذي لم يتطور ولم يتقدم فإلاحتياجات تتغير بتقدم الزمن فمعظم المخيمات الآن بحاجة الى مراكز ثقافية ومختبرات لتعليم اللغات والتعلم على استخدام الحاسوب، حدائق للأطفال، مراكز تنمية قدرات الاطفال فماذا قدمت الأونروا هنا وأين هي رؤيتها الاستراتيجية للمخيمات؟ فهل هناك رؤية نحو تحديث شبكات الكهرباء مثلاً في مخيمات الضفة الغربية او إعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي او شبكات مياه الشرب او تعبيد الطرقات.

فلو كانت الأونروا تمتلك رؤى حول المخيمات الفلسطينية وماذا سيحدث كل ٥ سنوات لما حدث تلوث مياه الشرب في مخيم العين في نابلس وكذلك مخيم بلاطة. ان المآخذ على غياب الاستراتيجية لدى الأونروا كثيرة ومنها قديم قدم التأسيس ومنها المعاصر الذي يعكسه الواقع المعاش لدى سكان المخيمات ولعل من اكبر المآخذ على الأونروا هو طريقة تشغيلها وإغاثتها منذ البداية للاجئين الفلسطينيين وحتى في مساعيها لدمج أولئك اللاجئين في المجتمعات التي يقيمون فيها لم تسع لتشغيلهم بالزراعة وكم لهذا العمل من معنى فغالبيتهم جاءت من اصول فلاحية وكانت الزراعة مهنتهم وحرقتهم الرئيسية والتي كان بالإمكان أن يبدعوا فيها ويطوروا اقتصاداً زراعياً متقدماً يجعلهم يعتمدون على أنفسهم ويربطهم بالأرض ونخص هنا اللاجئين بالأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) إلا أن غياب مثل هذا التوجه الذي أدى الى فقدان أو افتقار الرؤية الواضحة لديناميات التعامل مع شعب لاجئ، وعدم قيام الأونروا بهذا الدور الذي أدى الى تحول الأيدي العاملة الفلسطينية والكثير منها لاجئة للعمل في السوق الإسرائيلية وكذلك الهجرة الى دول النفط والولايات المتحدة وكندا ودول امريكا الجنوبية.

باحث متخصص في شؤون المخيمات



طفلتان فلسطينيتان تسيران على ركام منزلهما المدمر في مخيم جنين.

يساعدون اسرهم في التغلب على شراسة الفقر الذي سببه الاحتلال مصدر تعاستهم وشقايمهم وحرمانهم من طفولتهم وحقهم في التعليم والحياة، انهم اطفال باجسادهم رجال بافعالهم وأقوالهم فالحياة داخل المخيم قاسية وصلبة ولا مجال هناك لان ينظروا الى الصخر بل يسعوا للحفر و به حتى يكونوا وماذا سوف يكونون؟ وهذا ما سيتم توضيحه لاحقاً. وما أن وقعت اتفاقية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في العام ١٩٩٣ حتى شرعت الأونروا بـ:

١- تقليص خدماتها المقدمة للاجئين وبالذات سكان المخيمات حتى، تلك الخدمات التي كانت تقدمها الأونروا لم تكن تلبى احتياجات اللاجئين (سكان المخيمات). إن ما فعلته الأونروا خلال مشوارها الطويل هو توطئ اللاجئين في المخيمات بصورة غير مباشرة وفي المقابل لم تعمل على إنشاء (مصانع-أو مشاريع ذات ديمومة) تدر الدخل وتشغل اللاجئين بكرامة بدل اتباع تلك الطريقة بتوزيع المساعدات منذ

بقلم: وليد بدوي*

أنشئت المخيمات الفلسطينية ما بعد نكبة العام ١٩٤٨ للاجئين الذين طردوا وهجروا بقوة السلاح وتحت ممارسة الإرهاب والمجازر التي ارتكبت بحقهم من قبل المنظمات الصهيونية في ذلك الوقت والتي دخلت فيما بعد تحت اسم «جيش الدفاع الإسرائيلي».

ومن خلال الشريعة الدولية حصل شعب الشتات على اعتراف دولي بالوطن القومي «اسرائيل» على أرض فلسطين وحصل اللاجئين الفلسطينيون من نفس المصدر على إنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين. وجاء تركيز الأونروا منذ إنشائها على المخيمات الفلسطينية حيث زودت اللاجئين في بداية المشوار معها بالخيام واقامت لهم بيوتاً من الصفيح ففي فترة الستينيات والسبعينيات واقامت الأونروا بيوتاً من الإسمنت والطوب لكل عائلة.

(غرفة او غرفتين)، وفي نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وضمن مشروع «دعم السلام» عملت الأونروا على إعادة بناء «غرف مع مرافق» للعائلات المحتاجة وفي نفس الوقت كانت بعض العائلات في المخيمات تعيد بناء منازلها على نفقتها الخاصة لان مواصفات الأونروا لا تفي ولا تسد حاجة العائلة التي تزداد مع الزمن. وهنا نجد أن الأونروا أنفقت ملايين الدولارات على عملية بناء المخيمات على مراحل وفترات وهذا يمكن تفسيره من الجانب السياسي «بان تبقى المخيمات بشكل مؤقت حتى تحقيق العودة والاعتراف بقرار الشرعية الدولية «١٩٤» وعودة كافة اللاجئين إلى وطنهم».

أما من وجهة نظر تنموية فيمكن أن نلاحظ أن الأونروا أهدرت ملايين الدولارات على مراحل البناء تلك. فلو عملت الأونروا منذ البداية على إنشاء بيوت تليق بالاستخدام البشري، ووضع خططها وآلياتها وفق كيفية التصرف أمام الزيادة السكانية في هذه المخيمات وكيفية حلها؛ إلا أن مثل هذه الفكرة لم تخطر ببال القائمين على الأونروا، فالأونروا كمنظمة دولية تعمل على حل المشاكل اليومية للاجئين الفلسطينيين ويظهر هذا فقط من خلال محورين رئيسيين في عمل الأونروا وهما: الصحة والتعليم وأغفلت العامل الديمغرافي كلياً حتى اختلطت المباني بالمقابر في بعض المخيمات وتداخلت بوابات العديد من المنازل وضائق الطرقات واختفت الشوارع والساحات. وكثيراً ما اختلطت مياه الشرب بمياه الصرف الصحي وما زالت معظم العائلات داخل المخيمات تعاني من أزمة الإزدحام على مستوى المنزل وعلى مستوى المخيم، فعلى مستوى المنزل فإن عدد الغرف والمساحة